الصباح
الدولية
15
العدد 3271 - السنة الحادية عشرة
الخميس 11 جمادى الأولى 1440 - الموافق 17 يناير 2019
Thursday 17 January 2019 - No.3271 - 11 th Year

الأمم المتحدة توافق على مراقبي الهدنة في اليمن

جيش اليمن يصد 3 هجمات حوثية .. والميليشيات تحشد بالحديدة

الجيش اليمني

باتريك كمارت الذي سيقود فريق تابع للأمم مكلف بمراقبة وقف إطلاق النار

صنعاء- الأمم المتحدة- "وكالات": أفادت مصادر عسكرية أن الجيش الوطني صد ثلاث هجمات لميليشيات الحوثي شرق وجنوب مدينة الحديدة وفي منطقة الجبلية بمديرية التحيتا.

وأضافت هذه المصادر أن ميليشيات الحوثي حاولت التسلل إلى مواقع الجيش في منطقتي الخمسين وحي سبعة يوليو تحت قصف مدفعي كثيف، لكن قوات الجيش صدت الهجوم الذي استمر زهاء ثلاث ساعات، كما صدت هجوما ثانيا في جبهة الدريهمي جنوب المدينة.

وفي مديرية التحيتا تمكنت القوات المشتركة من صد هجوم آخر للميليشيات على مشارف المديرية، استهدف مناطق السويق والمزارع الجنوبية، وتم تكبيد الميليشيات خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد.

وأكد شهود عيان أن الميليشيات أطلقت عشرات القذائف باتجاه سوق الحلقة وأحواش الأخشاب، بالتزامن مع استهداف مبنى سيتي ماكس التجاري ومجمع إخوان ثابت الصناعي في الكيلو 4 شرقي المدينة بعشرات القذائف وصواريخ الكاتيوشا.

في حين أفاد سكان محليون أن الميليشيات أطلقت قذائف المدفعية من حي الأنصار في السلخانة وسط مدينة الحديدة، وعدداً من صواريخ الكاتيوشا من حي الزهور القريب من مستشفى الأمومة والطفولة الذي ترعاه منظمة أطباء بلا حدود.

كما أشارت مصادر محلية إلى أن الميليشيات الحوثية تقوم بحشد عشرات المسلحين في حديقة الشعب في قلب مدينة الحديدة، وكذا في مدرسة الثورة ومجمع الشيماء، كما نشرت المزيد من القناصة في أسطح فندقي الخزان والقمة، وحولت مركز شمسان لرعاية الأمومة والطفولة إلى مخزن للسلاح والذخائر.

ونشرت الميليشيات مسلحيها بكثافة كبيرة في حي الجامعة وحيي الربصة جنوب غرب المدينة، وذلك بالتزامن مع إطلاق قذائف المدفعية من تلك الأحياء على قرية منظر جنوبي مدينة الحديدة.

وفي إطار عملية حشد المزيد من المقاتلين، أفاد طلاب في جامعة الحديدة أن ميليشيات الحوثي كلفت أكاديميين موالين لها بتجنيد طلاب الجامعة والدفع بهم للقتال في صفوف الميليشيات.

من جهة أخرى قال دبلوماسيون أن من المقرر أن يصوت مجلس الأمن الدولي يوم الأربعاء للموافقة على نشر ما يصل إلى 75 مراقبا في مدينة الحديدة الساحلية اليمنية لمدة ستة أشهر لمراقبة وقف إطلاق النار وإعادة الطرفين المتحاربين نشر القوات.

وبعد أسبوع من محادثات السلام التي رعتها الأمم المتحدة في السويد الشهر الماضي، توصلت حركة الحوثي المتحالفة مع إيران، والحكومة اليمنية المدعومة من السعودية إلى اتفاق بشأن الحديدة، وهي نقطة الدخول لمعظم السلع التجارية والإمدادات الإنسانية لليمن وشريان الحياة لملايين اليمنيين الذين يقفون على شفا المجاعة.

وكان مجلس الأمن المؤلف من 15 عضوا قد أجاز الشهر الماضي فريق مراقبة مسبق بقيادة الجنرال الهولندي المتقاعد باتريك كمارت وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش التوصية بعملية أكبر.

وسيصوت المجلس على مشروع قرار صاغته بريطانيا يطالب جوتيريش بنشر البعثة التي أوصى بها "على وجه السرعة" والتي ستعرف باسم بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة.

كما يطالب مشروع القرار "الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المجاورة، بدعم الأمم المتحدة على النحو المطلوب لتنفيذ تفويض بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة".

وتدخل تحالف عسكري بقيادة السعودية في اليمن في عام 2015 لدعم القوات الحكومية. وانتقدت الأمم المتحدة والدول الغربية الائتلاف بسبب مقتل عدد كبير من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وتتهم دول الخليج إيران بتزويد الحوثيين بالسلاح، وهو ما تنفيه طهران والحركة.

ويحتاج قرار مجلس الأمن إلى تسعة أصوات مؤيدة مع عدم استخدام بريطانيا أو الولايات المتحدة أو روسيا أو فرنسا أو الصين حق النقض (الفيتو). وقال دبلوماسيون إنه من المتوقع إقرار المشروع.

وفي اقتراحه في 31 ديسمبر أمام المجلس، الذي اطلعت عليه رويترز، وصف جوتيريش الفريق المقترح المكون من 75 فردا بانه "وجود خفيف" لرصد الامتثال للاتفاقية وتحديد وتقييم الحقائق والظروف على الأرض. وكتب جوتيريش قائلا "ستكون هناك حاجة أيضا إلى موارد وأصول مناسبة لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك المركبات المدرعة والبنية التحتية للاتصالات والطائرات والدعم الطبي المناسب".

وقال "هذه الموارد ستكون شرطا أساسيا للنشر الفعال والمستدام لهذه المهمة المقترحة". وذكر أن تلك المهمة ستسهم في الحفاظ على "عملية سياسية هشة" أعاد مبعوث الأمم المتحدة مارتن جريفيث تدشينها. ويهدف جريفيث إلى عقد جولة أخرى من المحادثات بين الطرفين المتحاربين هذا الشهر.

مركز الملك سلمان يدين استهداف نازحين بالخوخة

السعودية تدعو مجلس الأمن للتدخل ووقف الاستيطان

خادم الحرمين الملك سلمان بن عبد العزيز مترئساً مجلس الوزراء

الرياض- «وكالات»: استعرض مجلس الوزراء السعودي، في جلسته، أمس الأول، ما يتعرض له المواطنون الفلسطينيون من حملات التصعيد من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي والتوغل الاستيطاني والسيطرة على الأراضي.

ودعا مجلس الوزراء السعودي مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته والتدخل الفوري لوقف المشاريع الاستيطانية.

ورأس خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الأول في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي بدء الجلسة، اطلع الملك سلمان على نتائج مباحثاته مع وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية مايك بومبيو، وما تضمنته من استعراض للعلاقات التاريخية بين البلدين الصديقين، إضافة لبحث مستجدات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، والجهود المبذولة تجاهها.

دان مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، أمس الأول، الهجوم الذي تعرض له النازحون في مخيم بني جابر في مديرية الخوخة بمحافظة الحديدة ما أدى إلى إصابة 5 نازحين، بينهم أربعة أطفال جراء إلقاء قنبلة يدوية عليهم.

وألقيت القنبلة على المخيم الذي يدعمه المركز وتديره المحافظة حوالي الساعة الثالثة فجر أمس الأول، ما أوقع إصابات متعددة في صفوف النازحين ما بين خفيفة ومتوسطة، في حين تولت العيادات الطبية المتنقلة التي أنشأها المركز تقديم الإسعافات اللازمة للمصابين والتأكد من سلامتهم الصحية ووضعهم تحت الملاحظة حتى تستقر حالتهم.

يذكر أن مخيم بني جابر سبق أن تعرض لهجمات متكررة من جانب الميليشيات الحوثية أدت إلى خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات.

وأهاب المركز بالأمم المتحدة والمنظمات والمجتمع الدولي بالوقوف بحزم أمام كل الانتهاكات بحق النازحين والمحتاجين من أبناء الشعب اليمني.

مقتل مسؤول بالحزب الديمقراطي الكردستاني

العراق ينفي تسلم طلب أمريكي بتجميد الميليشيات

ميليشيا عصائب أهل الحق

بغداد- «وكالات»: نفى رئيس الوزراء العراقي، عادل عبد المهدي، خلال مؤتمر صحافي في بغداد، أمس الأول، وجود طلب أميركي للعراق بتجميد ميليشيات وسحب السلاح منها، مشددا على أن هذا الملف عراقي بحت.

وأكد عبدالمهدي أن «الحديث عن مهلة لحل الحشد الشعبي غير صحيح».

من جانب آخر، نفى عبد المهدي أنباء تناولتها وسائل إعلام محلية عن وجود زيادة في أعداد القوات الأجنبية في العراق، وقال إن «الحديث عن زيادة القوات الأجنبية في العراق غير صحيح».

وكانت مصادر أفادت لـ«العربية» بأن بغداد تسلمت قائمة بأسماء الميليشيات التي طلبت واشنطن تجميدها وسحب السلاح منها.

ومن بين الميليشيات التي شملتها القائمة الجناح العسكري لمنظمة بدر بزعامة هادي العامري، وكذلك كتائب حزب الله العراقي ولواء أبو الفضل العباس، ومن ضمن القائمة أيضا عصائب أهل الحق بقيادة قيس الخزعلي.

وكان وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، التقى في 9 يناير، الرئيس العراقي برهم صالح، ورئيس الوزراء عادل عبد المهدي، ورئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، ووزير الخارجية محمد الحكيم، والقوات الأميركية، بعد وصوله إلى بغداد في زيارة غير معلنة مسبقا.

من جهتها، ذكرت وكالة رويترز أن الزيارة تهدف لطمأنة العراق بشأن انسحاب القوات الأميركية من سوريا، والتحذير من أن إيران لا تزال تشكل خطرا أمنيا في المنطقة.

كذلك أفاد بيان لوزارة الخارجية الأميركية أن بومبيو أكد في لقائه مع عبد المهدي، التزام الولايات المتحدة دعم سيادة العراق وبحث هزائم تنظيم «داعش» في الآونة الأخيرة في سوريا، واستمرار التعاون مع قوات الأمن العراقية.

من جهة أخرى أفاد مصدر أمني في كركوك، أمس، بأن مجموعة مسلحة قتلت مسؤولا بالحزب الديمقراطي الكردستاني في المحافظة.

وقال المصدر في حديث لموقع «السومرية نيوز» الإخباري، إن «مسلحين مجهولين أطلقوا النار من أسلحتهم باتجاه مسؤول منطقة المصلى بمدينة كركوك للحزب الديمقراطي الكردستاني عبد الجبار رشيد عارف، ما أدى إلى إصابته بجروح خطيرة توفي على إثرها لدى وصوله للمستشفى».

«سوريا الديمقراطية» ترفض المنطقة الآمنة: احتلال تركي

رياض درار الرئيس المشترك لـ «مجلس سوريا الديمقراطية»

دمشق- "وكالات": أكد رياض درار الرئيس المشترك لـ"مجلس سوريا الديمقراطية" أن المنطقة الآمنة التي تحدث عنها الرئيس الأميركي دونالد ترمب والتركي رجب طيب أردوغان، "هي منطقة بعيدة عن التوترات... وهي منطقة يمكن أن تكون خالية من أسباب التوتر، يُبعد عنها للسلحون ولا تكون تحت سيطرة أحد الأطراف المعنية بالصراع".

ورفضاً للمنطقة الآمنة تحت "الرعاية التركية"، أوضح درار بحسب "العربية.نت": "لا يجوز لتركيا أن يكون لها يد في هذه المنطقة، وكذلك للسلحون المتطرفون، يجب أن لا يسمح لهم بالدخول والخروج من وإلى هذه المنطقة".

وتأتي تصريحات درار هذه ردا على التصريحات التي أدلى بها أردوغان حول تولي بلاده إقامة "المنطقة الآمنة" التي تحدث عنها ترمب للفصل بين وحدات حماية الشعب الكردية والحدود التركية.

وقال درار في هذا السياق: "وإن قالت أنقرة إنها معنية بذلك، فهي معنية بحماية حدودها من جهتها فقط وليس بتدخلها في مناطق سورية، وإن دخلت قواتها إلى هذه المنطقة، فهذا احتلال. المنطقة الآمنة يجب حمايتها من الطرفين من قبل قوات محايدة"، مشيرا إلى أن "وجود أنقرة في أي منطقة سورية هو تهديد مستمر ويسمح للمتطرفين بأن يتواجدوا بها نتيجة تعاونهم معها"، حسب تعبيره.

وتابع: "لذلك يجب أن تكون هذه المنطقة محمية لأنها تعج بالمدنيين وهي من المناطق الآمنة أصلا".

ويعتبر مجلس سوريا الديمقراطية، الذراع السياسية لقوات سوريا الديمقراطية التي تخوض صراعا شرسا ضد تنظيم "داعش" في آخر جيوبه على الحدود مع العراق، على وجود قوة دولية في "المنطقة الآمنة"، التي تحدث عنها الرئيس الأميركي، بهدف مراقبتها وحمايتها من أي تدخل قد يؤدي لنشوب صراع فيها.

ويرفض المجلس وجود قوات تركية في هذه المنطقة التي "لم تعرف ملامحها بعد، ويصف الوجود التركي فيها بـ"الاحتلال". ويربط ذلك بأن تركيا هي طرف في الصراع.

واستبعد درار أن يكون قيام هذه "المنطقة الآمنة" على علاقة بالاتفاقية الأمنية المبرمة بين دمشق وأنقرة والتي تعرف بـ"اتفاقية أضنة"، والتي تسمح بدخول الجيش التركي إلى العمق السوري.

وأشار في هذا الإطار إلى أن "قيام هذه المنطقة لا يعني بأي حال أنها تطبيق لاتفاقية أضنة. ولا يوجد لتركيا ما يبرر الدخول إليها، لأنها طرف في الصراع".

وكان الرئيس التركي قد أعلن أمس الأول أن قوات أنقرة ستتولى إقامة "المنطقة الأمنية" التي تحدث عنها الرئيس الأميركي، للفصل بين وحدات حماية الشعب الكردية، والحدود التركية.

وقال أردوغان إنه خلال مكالمة هاتفية "إيجابية للغاية" طرح ترمب فكرة أن "نقيم منطقة أمنية.. عرضها أكثر من 30 كلم" على طول الحدود التركية. وهذه أول مرة يُذكر فيها أن تركيا هي التي ستقيم مثل هذه المنطقة.

وتهدف أنقرة من هذه المنطقة التي طالبت بإنشائها منذ سنوات، إبعاد وحدات حماية الشعب "الكردية" عن حدودها. وتصنف تركيا الوحدات الكردية "جماعة إرهابية" وتعتبرها امتدادا لحزب العمال الكردستاني الذي يخوض تمردا مسلحا ضدها منذ أكثر من ثلاثة عقود.